

قانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٨

بربط موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة الإسكندرية

للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٣٧٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدمات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٣٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٤٤٨٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٣٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٨٣٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٦١٥٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٧٢٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ٨٢٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه المؤسسة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلتزم المؤسسة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للمؤسسة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٨ يونية سنة ٢٠٠٨ م) .

حسننى هبارك

